قضايا

كان الأردن قد عاش غياباً للحياة البرلمانية في السنوات العشر بين 1974 و1984، حاولت الحكومة الأردنية خلالها ملء الفراغ البرلماني. هنا الجزء الأوّل من مطالعة موسّعة عن هذه الانتخابات

انفراجة أولى... واستعادة الحياة البرلمانية

انتخابات 1984 التكميلية و1989 الانتقالية في الأردن [2/1]

هاني حوراني

مواطن يدلي بصوته في الانتخابات البرلمانية في عمان في 2024/9/10 (Getty)

أجريت أمس في الأردن، في العاشر من سبتمبر/ أيلول، انتخابات مجلس النواب العشرين، وهذه مناسبة لاستذكار الانتخابات التكميلية في البلاد التي جرت في مارس/ آذار 1984، وكانت لإحياء مجلس النواب التاسع، المنتخب في إبريل/ نيسان 1967، والذي جُمّد في 1974، إثر صدور قرار قمة الرباط بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبحقّه في إقامة سلطته الوطنية على أرضه في الأراضي المحتلة عام 1967. وقد استهدفت تلك الانتخابات ملء ثمانية مقاعد شاغرة في الضفة الشرقية للأردن، وفي الوقت نفسه، انتخب مجلس النواب الذي أُعيد إحياؤه بدلاء عن النواب المتوفين عن الضفة الغربية وعددهم سبعة.

وكان الأردن قد عاش غياباً تاماً للحياة البرلمانية في السنوات العشر بين 1974 و1984، حاولت الحكومة الأردنية خلالها ملء الفراغ البرلماني، عن طريق تشكيل مجالس استشارية معيّنة، تشارك الحكومة في مراجعة القوانين، ومناقشة السياسات العامة. وبالنظر إلى افتقار الأردن لحياة نيابية انتخابية منذ انتهاء مدة عمل مجلس النواب التاسع في عام 1971، والذي انتخب قبل شهرين من اندلاع حرب حزيران 1967، إذ امتنعت الحكومة عن إجراء الانتخابات النيابية الدورية بعد ذلك، ومددت عمل المجلس النيابي المذكور بدعوى تعذّر إجراء انتخابات عامّة في الأردن، في ظل احتلال إسرائيل الضفة الغربية، وهكذا أحيطت الانتخابات التكميلية في الأردن باهتمام سياسي واسع، رغم محدودية عدد المقاعد التي تشملها، باعتبارها خطوة أولى على طريق استعادة الحياة البرلمانية الانتخابية الكاملة. وبالفعل، حملت تلك الانتخابات إلى مقاعد المجلس النيابي الشاغرة شخصيات تحولت في ما بعد «نجوماً سياسية»، كما هو الحال مع المهندس ليث شبيلات لمقعد عمّان الشاغر، ورياض النوايسة الفائز بالمقعد الإسلامي لمدينة الكرك، وعبدالله العكايلة الذي فاز بمقعد الطفيلة الوحيد الشاغر، إضافة إلى فوز مروان الحمود بأحد مقعدي البلقاء والإسلاميين، وفوزي شاكر طعيمة بمقعد المسيحيين في البلقاء، كما فاز أحمد الكوفحي بمقعد إربد الإسلامي الشاغر.

وقد أعيد انتخاب معظم هؤلاء للمجالس النيابية الأردنية اللاحقة. كما أن نتائج الانتخابات التكميلية تلك شكّلت الإشارات المبكّرة على صعود التيار الإسلامي في الحياة السياسية الأردنية، إذ حصل مرشحا جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات التكميلية، عبدالله العكايلة وأحمد الكوفحي، على مقعدين من أصل ستة مقاعد إسلامية، أي حصة الثلث.

انقسام سياسي

وعلى الرغم من أن الانتخابات التكميلية الأردنية تلك أثارت في حينها ردات فعل متباينة في صفوف كل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الأردنية، إذ بينما أبدت حركة فتح تفهّمها الدوافع الدستورية الأردنية للإجراء، وأعربت عن قبولها التفسير الرسمي الأردني الذي يؤكّد أن دواعي القرار داخلية، ولا تمسّ وحدة المنظّمة والاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، إلا أن بقية فصائل منظمّة التحرير ومعظم الهيئات الوطنية في الضفة الغربية المحتلة أعلنت رفضها إحياء البرلمان الأردني، واعتبرت الخطوة مقدّمة للالتفاف على المنظمة، وهكذا وصفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن «إحياء البرلمان الأردني وإجراء انتخابات تكميلية لمقاعده بمثابة طعنة لمنظّمة التحرير، وخطوة عن طريق استكمال مخطّط التسوية الأميركية». وقد تميز موقف الجبهة الديمقراطية ومنظمتها في الأردن (مجد) بقولها «لعم» للخطوة، فقد عبّرت، من ناحية أولى، عن احترامها وتأييدها مطلب الجماهير والقوى الوطنية الأردنية بعودة الحياة النيابية والدستورية إلى البلاد، واستعادة الحقوق والحرّيات الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، حذّرت من أن تكون الخطوة «تعبيراً عن رغبة بعض الأوساط الأردنية الحاكمة في استغلال أزمة منظمة التحرير الراهنة من أجل التجاوز على قرارات الرباط، التي كرّست الاعتراف بالمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني». ودعت منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) القوى الوطنية إلى انتهاز فرصة الانتخابات التكميلية «لشرح مواقفها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية وتأكيد تصميم قوى الشعب على التغيير الشامل». واتخذ الحزب الشيوعي الأردني الموقف نفسه، حيث دعت صحيفته «الجماهير» إلى رصّ الصفوف والنضال بكل همّة ونشاط من أجل تحويل هذه الانتخابات إلى معركة حقيقية تحشد فيها قوى الجماهير، وتطرح فيها شعاراتها ومطالبها الوطنية العادلة (...) لتحقيق الديمقراطية والحرّيات العامة والتمثيل النيابي الصحيح، بإجراء انتخابات عامة في جو من الحرية والنزاهة، وفق قانون انتخابي تقدّمي جديد، كما دعا الحزب الشيوعي «الجماهير إلى تأييد أي مرشّح وطني يعلن ويرفع لواء هذه المطالب العادلة». وعلى النقيض من موقفي «مجد» والحزب الشيوعي، دعت المنظمة المحلية للجبهة الشعبية في الأردن، إلى مقاطعة الانتخابات، وفعل الشيء نفسه «التيار اللينيني»، وهو جناحٌ منشقٌّ عن الحزب الشيوعي الأردني، إذ دعا إلى المقاطعة.

> شكلت نتائج الانتخابات التكميلية الإشارات المبكّرة على صعود التيار الإسلامي في الحياة السياسية الأردنية

> فتحت الانتخابات التكميلية، أو الفرعية الباب أمام تعبئة الشارع الأردني بعدة شعارات كانت تتردّد على صفحات صحف المعارضة السرّية

> من الأسباب التي منحت الانتخابات التكميلية طعماً استثنائياً مزاولة المرأة الأردنية فيها حقوقها الدستورية بالترشّح والانتخاب لأول مرّة

إجراءات ما قبل الانتخابات

تمهيداً لتلك الانتخابات الفرعية، اضطرّت الحكومة الأردنية الى تعديل قانون الانتخاب الأصلي، أولاً لفتح باب التسجيل في جداول الناخبين، وهي العملية التي كانت متوقّفة منذ عام 1975، بعد تجميد الحياة النيابية الأردنية، وثانياً لتعديل موعد إجراء الانتخابات، كي تنظم خلال شهرين من إبلاغ مجلس النواب بوقوع شواغر في مقاعده.

وعلى الرغم من أن الانتخابات التكميلية كانت تقتصر على ثمانية مقاعد موزّعة ما بين محافظات البلقاء (ثلاثة مقاعد) والكرك (مقعدان) ومحافظة عمّان وإربد (مقعد لكل منها) ولواء الطفيلة (مقعد)، إلا أن باب التسجيل في لوائح الانتخابات فتح في عموم دوائر البلاد، سواء التي سوف تشهد انتخابات فرعية أو التي لن تشارك في الانتخابات. وقد لفت الأنظار الإقبال النسبي الواسع على عملية التسجيل في لوائح الناخبين، إذ قدّرت بنسبة 72،7%. وفضلاً عن ارتفاع نسبة المسجلين فعلياً لمن تحق لهم المشاركة في الانتخابات، لفت الانتباه الإقبال الواسع على الترشّح للانتخابات النيابية التكميلية، فمع فتح باب الترشّح يوم 16 فبراير/ شباط 1984، والذي استمرّ خمسة أيام، بلغ عدد المترشّحين النهائي 114 يتنافسون على ثمانية مقاعد، أي أن متوسّط عدد المرشّحين لكل مقعد زاد على 14 مرشّحاً. وقد انسحب 13 مرشّحاً منهم قبل يوم من الانتخاب (12 مارس/ آذار 1984). وكان أشد أشكال التنافس في عمّان، إذ تنافس 36 مرشحاً على مقعدها الشاغر الوحيد، وتلاه التنافس على مقعد إربد، حيث بلغ عدد المتنافسين 19 مرشّحاً، ثم البلقاء التي تنافس على مقاعدها 27 مرشّحاً. وفي الكرك تنافس على كل من مقعديها الشاغرين ثمانية مرشّحين، فيما اقتصر التنافس على مقعد الطفيلة الوحيد على ثلاثة مرشّحين.

أهمية الانتخابات التكميلية

فتحت الانتخابات التكميلية، أو الفرعية، رغم اقتصارها على عدد صغير من المقاعد النيابية الشاغرة، الباب أمام تعبئة الشارع الأردني بعدة شعارات كانت تتردّد على صفحات صحف المعارضة السرّية، ثم باتت تدرج علناً في برامج المرشّحين وحملاتهم الانتخابية، مثل المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية المفروضة منذ حرب حزيران 1967، وصولاً إلى نهاية الثمانينيات. كما رفع مطلب رفع الحظر عن تشكيل الأحزاب السياسية، ليس في أقوال المرشّحين الحزبيين فحسب، وإنما من معلقين صحافيين وشخصيات عامة أيضاً، بمن فيهم محسوبون على النظام السياسي. وبالمثل، فتحت الانتخابات الفرعية أمام المطالبة بإجراء انتخابات عامة شاملة في الضفة الشرقية، بما يسمح باستعادة الحياة الدستورية الكاملة، وتبع هذا المطلب الدعوة إلى تعديل قانون الانتخاب الذي جرت الانتخابات الفرعية على أساسه، بما يسمح بتحرير هذا القانون من شوائب عديدة تلازمه. ومن الأسباب التي منحت الانتخابات التكميلية طعماً استثنائياً مزاولة المرأة الأردنية فيها حقوقها الدستورية بالترشّح والانتخاب لأول مرّة. ومعروف أن المرأة حصلت على هذه الحقوق قبل عشر سنوات، أي في 1974/4/1، في تعديل دستوري، الا أن تعطيل الحياة النيابية مدة مماثلة (عشر سنوات) أبقى هذا الحقّ حبراً على ورق. وأخيراً، لم يتردّد المرشّحون المتنافسون في حملاتهم الانتخابية في اتخاذ مواقف مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعم نضاله من أجل حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة، هذا إضافة إلى تأكيد دعم صمود الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في مواجهة التهويد والتهجير والاستيطان. وبالمثل، شدّد مرشّحون عديدون على توثيق العلاقة الأردنية الفلسطينية، ونبذ كل أشكال الإقليمية والطائفية. ... باختصار، حرّكت الانتخابات التكميلية الأردنية في مارس/ آذار 1984، المياه السياسية الراكدة، وفتحت الباب لأوسع نقاش سياسي عرفته الساحة الأردنية، منذ صدامات سبتمبر/ أيلول الدامية لعام 1970.

انتخابات 1989

عندما توجّه الناخبون الأردنيون إلى صناديق الاقتراع، أمس 10 سبتمبر/ أيلول الجاري، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الأردني العشرين، فإنهم على الأغلب لا يتذكرون انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 1989 التي أعادت الحياة النيابية، وأفرزت، في حينها، نخبة برلمانية متميزة، نقلت الأردن، من حقبة الأحكام العرفية التي امتدت أكثر من عقدين إلى زمن التعددية السياسية والحزبية، وفتحت الباب أمام تفكيك القبضة الأمنية عن المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية ومكّنت المجتمع المدني من التمتّع بقسط وافر من الحقوق والحريات الديمقراطية.

ورغم أن معظم المكتسبات التي حققها مجلس النواب الحادي عشر، المنتخب في أواخر 1989، قد تلاشت تدريجياً، إلا أن محاولات استئناف العملية الإصلاحية التي أطلقتها تلك الانتخابات لم تتوقّف، جديدها «منظومة التحديث السياسي» التي أقرت عام 2022، ومن أبرز مخرجاتها إقرار قانون انتخابي جديد يمنح القوائم الحزبية فرصة التنافس على 41 مقعداً من مقاعد المجلس النيابي، أي نحو ثلث مقاعد المجلس البالغة 138 مقعداً، فضلاً عن منحه مزايا انتخابية للنساء والشباب. ولكن لماذا «يحنّ» جيل الثمانينيات لمجلس النواب الحادي عشر، ذي المقاعد الثمانين، ويقارنه بعضهم بمجلس النواب المنتخب في أكتوبر/ تشرين 1956، وأفرز أول حكومة برلمانية في تاريخ الأردن؟ لقد مهّدت الأزمات السياسية والاقتصادية – الاجتماعية التي شهدها الأردن في أواخر ثمانينيات القرن الماضي أمام «الانفجار» الشعبي، الذي بدأ في مدينة معان يوم 18 إبريل/ نيسان (1989)، لينتقل بعدها إلى عموم محافظة معان، ومن ثم إلى بقية المحافظات الجنوبية في الأيام القليلة التالية. وقد امتدّت الاحتجاجات إلى السلط وبقية مدن محافظة البلقاء، وشهدت عمان والزرقاء والمفرق وإربد ومدن الشمال والوسط تظاهرات استمرّت حتى يوم 21 من الشهر نفسه.

سبّب تلك الاحتجاجات قرار حكومة زيد الرفاعي، يوم 1989/4/16، رفع أسعار المحروقات والمواد التموينية الأساسية، استجابة لطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة ديون الأردن الخارجية. وإلى جانب ذلك، كانت الأزمة السياسية تتفاقم تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية، فالأردن كان قد خسر قبل أشهر قليلة معركة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية لعام 1987، والتي منحت المنظّمة فرصة انتزاع الاعتراف العربي بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في قمّة الجزائر، في يونيو/ حزيران 1988. وداخلياً، أدّت القبضة المتشدّدة لحكومة الرفاعي التي طاولت الحرّيات العامة إلى زيادة عزلة الحكم، حيث، شملت حلّ مجالس إدارة الصحف اليومية الثلاث، وتعيين لجان مؤقتة لإدارتها، واستبدال رؤساء تحرير تلك الصحف، كما طاولت التدخّلات الحكومية النقابات المهنية ورابطة الكتّاب ومنظمات أهلية ومراكز للشباب، وفي نهاية 1988 ومطلع 1989 صعّدت السلطات الأمنية ملاحقتها قادة أحزاب المعارضة وكوادرها.

(باحث أردني)

الانتخابات ومنظمة التحرير

لم يتردّد المرشّحون المتنافسون في الانتخابات التكيلية في الأردن في 1984 في حملاتهم الانتخابية في اتخاذ مواقف مؤيدة لمنظمّة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعم نضاله من أجل حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة، هذا إضافة إلى التأكيد على دعم صمود الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في مواجهة التهويد والتهجير والاستيطان. وبالمثل، شدّد مرشّحون عديدون على توثيق العلاقة الأردنية الفلسطينية، ونبذ كل أشكال الإقليمية والطائفية.